# مجلة العلوم الإنسانية

علمية محكّمة - نصف سنوية

تصدرها كلية الآداب / الخمس

جامعة المرقب . ليبيا

15

العدد

الخامس عشر

سبتمبر 2017م

بسم الله الرحمن الرحيم

ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ

صدق الله العظيم

(سورة الروم – آيه41)

**هيئة التحريـــر**

– د. علي سالم جمعة رئيساً

– د. أنور عمر أبوشينة عضواً

– د. أحمد مريحيل حريبش عضواً

---

المجلة علمية ثقافية محكمة نصف سنوية تصدر عن جامعة المرقب/ كلية الآداب الخمس، وتنشر بها البحوث والدراسات الأكاديمية المعنية بالمشكلات والقضايا المجتمعية المعاصرة في مختلف تخصصات العلوم الانسانية.

– كافة الآراء والأفكار والكتابات التي وردت في هذا العدد تعبر عن آراء أصحابها فقط، ولا تعكس بالضرورة رأي هيئة تحرير المجلة ولا تتحمل المجلة أية مسؤلية اتجاهها.

**تُوجّه جميع المراسلات إلى العنوان الآتي:**

**هيئة تحرير مجلة العلوم الإنسانية**

**مكتب المجلة بكلية الآداب الخمس جامعة المرقب**

**الخمس /ليبيا ص.ب (40770)**

**هاتف (00218924120663 د. على)**

**( 00218926724967 د .أحمد)– أو (00218926308360 د. أنور)**

البريد الالكتروني: journal.alkhomes@gmail.com

صفحة المجلة على الفيس بوك: journal.alkhomes@gma

## قواعد ومعايير النشر

- تهتم المجلة بنشر الدراسات والبحوث الأصيلة التي تتسم بوضوح المنهج ودقة التوثيق في حقول الدراسات المتخصصة في اللغة العربية والانجليزية والدراسات الإسلامية والشعر والأدب والتاريخ والجغرافيا والفلسفة وعلم الاجتماع والتربية وعلم النفس وما يتصل بها من حقول المعرفة.

- ترحب المجلة بنشر التقارير عن المؤتمرات والندوات العلمية المقامة داخل الجامعة على أن لا يزيد عدد الصفحات عن خمس صفحات مطبوعة.

- نشر البحوث والنصوص المحققة والمترجمة ومراجعات الكتب المتعلقة بالعلوم الإنسانية والاجتماعية ونشر البحوث والدراسات العلمية النقدية الهادفة إلى تقدم المعرفة العلمية والإنسانية.

- ترحب المجلة بعروض الكتب على ألا يتجاوز تاريخ إصدارها ثلاثة أعوام ولا يزيد حجم العرض عن صفحتين مطبوعتين وأن يذكر الباحث في عرضه المعلومات التالية (اسم المؤلف كاملاً- عنوان الكتاب- مكان وتاريخ النشر- عدد صفحات الكتاب-اسم الناشر- نبذة مختصرة عن مضمونه- تكتب البيانات السالفة الذكر بلغة الكتاب).

**ضوابط عامة للمجلة**

ـ يجب أن يتسم البحث بالأسلوب العلمي النزيه الهادف ويحتوى على مقومات ومعايير المنهجية العلمية في اعداد البحوث.

– يُشترط في البحوث المقدمة للمجلة أن تكون أصيلة ولم يسبق أن نشرت أو قدمت للنشر في مجلة أخرى أو أية جهة ناشرة اخرة. وأن يتعهد الباحث بذلك خطيا عند تقديم البحث، وتقديم إقراراً بأنه سيلتزم بكافة الشروط والضوابط المقررة في المجلة، كما أنه لا يجوز يكون البحث فصلا أو جزءاً من رسالة (ماجستير – دكتوراه) منشورة، أو كتاب منشور.

ـ لغة المجلة هي العربية ويمكن أن تقبل بحوثا بالإنجليزية أو بأية لغة أخرى، بعد موافقة هيئة التحرير.ـ

– تحتفظ هيئة التحرير بحقها في عدم نشر أي بحث وتُعدُّ قراراتها نهائية، وتبلغ الباحث باعتذارها فقط اذا لم يتقرر نشر البحث، ويصبح البحث بعد قبوله حقا محفوظا للمجلة ولا يجوز النقل منه إلا بإشارة إلى المجلة.

–لا يحق للباحث إعادة نشر بحثه في أية مجلة علمية أخرى بعد نشره في مجلة الكلية ، كما لا يحق له طلب استرجاعه سواء قُبلَ للنشر أم لم يقبل.

–تخضع جميع الدراسات والبحوث والمقالات الواردة إلى المجلة للفحص العلمي، بعرضها على مُحكِّمين مختصين ( محكم واحد لكل بحث) تختارهم هيئة التحرير على نحو سري لتقدير مدى صلاحية البحث للنشر، ويمكن ان يرسل الى محكم اخر وذلك حسب تقدير هيئة التحرير.

– يبدي المقيم رأيه في مدى صلاحية البحث للنشر في تقرير مستقل مدعماً بالمبررات على أن لا تتأخر نتائج التقييم عن شهر من تاريخ إرسال البحث إليه، ويرسل قرار المحكمين النهائي للباحث ويكون القرار إما:

*** قبول البحث دون تعديلات.**

***قبول البحث بعد تعديلات وإعادة عرضه على المحكم.**

***رفض البحث.**

–تقوم هيئة تحرير المجلة بإخطار الباحثين بآراء المحكمين ومقترحاتهم إذ كان المقال أو البحث في حال يسمح بالتعديل والتصحيح، وفي حالة وجود تعديلات طلبها المقيم وبعد موافقة الهيئة على قبول البحث للنشر قبولاً مشروطاً بإجراء التعديلات يطلب من الباحث الأخذ بالتعديلات في فترة لا تتجاوز أسبوعين من تاريخ استلامه للبحث، ويقدم تقريراً يبين فيه رده على المحكم، وكيفية الأخذ بالملاحظات والتعديلات المطلوبة.

–ترسل البحوث المقبولة للنشر إلى المدقق اللغوي، ومن حق المدقق اللغوي أن يرفض البحث الذي تتجاوز أخطاؤه اللغوية الحد المقبول.

– تنشر البحوث وفق أسبقية وصولها إلى المجلة من المحكم، على أن تكون مستوفية الشروط السالفة الذكر.

–الباحث مسئول بالكامل عن صحة النقل من المراجع المستخدمة كما أن هيئة تحرير المجلة غير مسئولة عن أية سرقة علمية تتم في هذه البحوث.

– ترفق مع البحث السيرة علمية (cv) مختصرة قدر الإمكان تتضمن الاسم

الثلاثي للباحث ودرجته العلمية ونخصصه الدقيق، وجامعته وكليته وقسمه، وأهم مؤلفاته، والبريد الالكتروني والهاتف ليسهل الاتصال به.

– يخضع ترتيب البحوث في المجلة لمعايير فنية تراها هيئة التحرير.

–تقدم البحوث الى مكتب المجلة الكائن بمقر الكلية، أو ترسل إلى بريد المجلة الإلكتروني.

–اذا تم إرسال البحث عن طريق البريد الالكتروني او صندوق البريد يتم إبلاغ الباحث بوصول بحثه واستلامه.

– يترتب على الباحث، في حالة سحبه لبحثه او إبداء رغبته في عدم متابعة إجراءات التحكيم والنشر، دفع الرسوم التي خصصت للمقيمين.

**شروط تفصيلية للنشر في المجلة**

–عنوان البحث: يكتب العنوان باللغتين العربية والإنجليزية. ويجب أن يكون العنوان مختصرا قدر الإمكان ويعبر عن هدف البحث بوضوح ويتبع المنهجية العلمية من حيث الإحاطة والاستقصاء وأسلوب البحث العلمي.

– يذكر الباحث على الصفحة الأولى من البحث اسمه ودرجته العلمية والجامعة او المؤسسة الأكاديمية التي يعمل بها.

–أن يكون البحث مصوغاً بإحدى الطريقتين الآتيتين:_

1:البحوث الميدانية: يورد الباحث مقدمة يبين فيها طبيعة البحث ومبرراته ومدى الحاجة إليه، ثم يحدد مشكلة البحث، ويجب أن يتضمن البحث الكلمات المفتاحية (مصطلحات البحث)، ثم يعرض طريقة البحث وأدواته،

وكيفية تحليل بياناته، ثم يعرض نتائج البحث ومناقشتها والتوصيات المنبثقة عنها، وأخيراً قائمة المراجع.

2:البحوث النظرية التحليلية: يورد الباحث مقدمة يمهد فيها لمشكلة البحث مبيناً فيها أهميته وقيمته في الإضافة إلى العلوم والمعارف وإغنائها بالجديد، ثم يقسم العرض بعد ذلك إلى أقسام على درجة من الاستقلال فيما بينها، بحيث يعرض في كل منها فكرة مستقلة ضمن إطار الموضوع الكلي ترتبط بما سبقها وتمهد لما يليها، ثم يختم الموضوع بخلاصة شاملة له، وأخيراً يثبت قائمة المراجع.

-يقدم الباحث ثلاث نسخ ورقية من البحث، وعلى وجه واحد من الورقة(A4) واحدة منها يكتب عليها اسم الباحث ودرجته العلمية، والنسخ الأخرى تقدم ويكتب عليها عنوان البحث فقط، ونسخة الكترونية على(Cd) باستخدام البرنامج الحاسوبي(MS Word).

- يجب ألا تقل صفحات البحث عن 20 صفحة ولا تزيد عن30 صفحة بما في ذلك صفحات الرسوم والأشكال والجداول وقائمة المراجع .
-يرفق مع البحث ملخصان (باللغة العربية والانجليزية) في حدود (150) كلمة لكل منهما، وعلى ورقتين منفصلتين بحيث يكتب في أعلى الصفحة عنوان البحث ولا يتجاوز الصفحة الواحدة لكل ملخص.

-يُترك هامش مقداره 3 سم من جهة التجليد بينما تكون الهوامش الأخرى 2.5 سم، المسافة بين الأسطر مسافة ونصف، يكون نوع الخط المستخدم في المتن 12 Times New Roman للغة الانجليزية و مسافة و نصف

بخط Simplified Arabic 14 للأبحاث باللغة العربية.

-في حالة وجود جداول وأشكال وصور في البحث يكتب رقم وعنوان الجدول أو الشكل والصورة في الأعلى بحيث يكون موجزاً للمحتوى وتكتب الحواشي في الأسفل بشكل مختصر كما يشترط لتنظيم الجداول اتباع نظام الجداول المعترف به في جهاز الحاسوب ويكون الخط بحجم 12.

-يجب أن ترقم الصفحات ترقيماً متسلسلاً بما في ذلك الجداول والأشكال والصور واللوحات وقائمة المراجع .

**طريقة التوثيق:**

-يُشار إلى المصادر والمراجع في متن البحث بأرقام متسلسلة توضع بين قوسين إلى الأعلى هكذا: (1)، (2)، (3)، ويكون ثبوتها في أسفل صفحات البحث، وتكون أرقام التوثيق متسلسلة موضوعة بين قوسين في أسفل كل صفحة، فإذا كانت أرقام التوثيق في الصفحة الأولى مثلاً قد انتهت عند الرقم (6) فإن الصفحة التالية ستبدأ بالرقم (1).

-ويكون توثيق المصادر والمراجع على النحو الآتي:

اولا :الكتب المطبوعة: اسم المؤلف ثم لقبه، واسم الكتاب مكتوبا بالبنط الغامق، واسم المحقق أو المترجم، والطبعة، والناشر، ومكان النشر، وسنته، ورقم المجلد – إن تعددت المجلدات– والصفحة. مثال: أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، الحيوان. تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط2، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، 1965م،ج3،ص40. ويشار إلى المصدر عند وروده مرة ثانية على النحو الآتي: الجاحظ، الحيوان، ج، ص.

ثانيا: الكتب المخطوطة: اسم المؤلف ولقبه، واسم الكتاب مكتوبا بالبنط الغامق، واسم المخطوط مكتوبا بالبنط الغامق، ومكان المخطوط، ورقمه، ورقم اللوحة أو الصفحة. مثال: شافع بن علي الكناني، الفضل المأثور من سيرة السلطان الملك المنصور. مخطوط مكتبة البودليان باكسفورد، مجموعة مارش رقم (424)، ورقة 50.

ثالثا: الدوريات: اسم كاتب المقالة، عنوان المقالة موضوعاً بين علامتي تنصيص " "، واسم الدورية مكتوباً بالبنط الغامق، رقم المجلد والعدد والسنة، ورقم الصفحة، مثال: جرار، صلاح: "عناية السيوطي بالتراث الأندلسي- مدخل"، مجلة جامعة القاهرة للبحوث والدراسات، المجلد العاشر، العدد الثاني، سنة 1415هـ/ 1995م، ص179.

رابعا: الآيات القرآنية والاحاديث النبوية:- تكتب الآيات القرآنية بين قوسين مزهرين بالخط العثماني﴿ ﴾ مع الإشارة إلى السورة ورقم الآية. وتثبت الأحاديث النبوية بين قوسين مزدوجين « » بعد تخريجها من مظانها.

ملاحظة: لا توافق هيئة التحرير على تكرار نفس الاسم (اسم الباحث) في عددين متتالين وذلك لفتح المجال أمام جميع أعضاء هيئة التدريس للنشر.

صلحا ، بالقانون رقم 74 لسنة 1975م المعدل بالقانون رقم 4 لسنة 1979م [1]، الذى يتضمن التوفيق والتحكيم بين المتنازعين ، أمام لجان المحلات بالمناطق ، حتى أصبح عرض الصلح شرط أساسى ، فى قبول الدعاوى المدنية ، والتجارية ، والأحوال الشخصية ، ولكنه حاليا لم يفعل ، وهذا يعتبر تقصير

[1] – الطعن المدني رقم ، 35/47ق، مجلة المحكمة العليا ، السنة السادسة والعشرون ، العددان الثالث والرابع 1990مص134

## فهرس المحتويات

عنوان البحث الصفحة

1- قصيدة (هل ما مضى راجع) لابن الفارض دراسة فنية.
د. فرج ميلاد عاشور.....12
**2**- أهمية القوى العاملة ودورها في نمو الإنتاج وتطويره في المجتمع الليبي.
د. محمد سعيد الثعبان.....39
**3**-ملامح ثقافة الفقر في المجتمع الليبي : دراسة امبيريقية.
د.عثمان علي أميمن/ د. ليلى محمد اكتيبي.....58
**4**-الوجود الطبيعي في فلسفة أبي البركات ابن ملكا.
د. أحمد مريحيل حريبش.....90
**5**-العلم في الفكر الإسلامي.
د.آمنة عبدالسلام الزائدي.....104
**6**- مستوى الروح المعنوية والعوامل المؤثرة فيها لدي عينة من طلبة كلية الاقتصاد والتجارة بجامعة المرقب (دراسة ميدانية في مجال العلوم السلوكية).
أ. سميرة حسين اوصيلة. أ. سمية معمر مسلم.....124
**7**- من وجوه دلالة الفعل الماضي (التعبير القرآني أنموذجًا).
أ. حنان علي بالنور.....169
**8**- الحياة الاقتصادية و الاجتماعية في مملكة تدمر القرن الأول ق . م -273م.
د. عبد الكريم علي محمد نامو.....200
**9**- (صفة من تقبل روايته وطرق ثبوت الجرح والتعديل) دراسة نظرية تطبيقية.
د. محمد عبد السلام العالم.....224
10- دور الاختصاصي النفسي في رياض الأطفال.
أ. آمنة سالم قدورة.....252

11- هرمية جانييه ودورها في علاج صعوبات التعلّم.
د. فاطمة الهدار بن طالب.....265
12- فاعلية برنامج معرفي سلوكي في تنمية القدرة على تأكيد الذات دراسة شبه تجريبية على عينة من طلبة السنة الثانية بقسم علم النفس.
د. أحمد محمد معوال/ د. ربيعة عمر الحضيري.....279

13-" محاسبة النفس عند الصوفية...المحاسبي " أنموذجا".
د. آمنة العربي العرقوبي.....295
14- استخدام التقنيات الحديثة في مراقبة الغابات كأساس للتنمية المستدامة منطقة شرق تاجوراء (نموذجاً).
د. عمر رمضان طريش.....313
15- قلـق الموت وعلاقتـه بضعف الوازع الديني.
أ. زهرة عثمان البرق.....337
16- الرؤية السوسيولوجية لثقافة الاستهلاك.
د.ونيس محمد الكراتي.....360
17- إدارة الأزمات (دراسة في الأسباب واستراتيجيات المواجهة)).
د.على محمد مصطفى /د خالد إبراهيم ابورقيقة .....382

18-The Challenges Faced in Student-Centered Learning Implementation by Teachers at English Department at Al-Mergib University

.Asma Aburawi .....413

19 - An Error Analysis in Passive Voice Sentences Made by EFL Fourth Year Students at Almergib University

. Rabea Mansur Milad/Abobaker Ali Brakhw.....431

# (صفة من تقبل روايته وطرق ثبوت الجرح والتعديل) دراسة نظرية تطبيقية

إعداد: د. محمد عبد السلام العالم•

## المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد النبي الكريم وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين.

وبعد ..

فقد من الله على عباده المؤمنين بأن جعلهم أمة القرآن، وبعث فيهم نبيه المصطفى ﷺ، وشرفهم بالسنة النبوية التي جاءت مفصلة لأحكام القرآن، ومبينة لمجمله، ولما كانت السنة النبوية قد وصلت إلينا عن طريق الرواة، وجب التمييز بين عدولهم وثقاتهم وأهل الحفظ والتثبت منهم، وبين أهل الغفلة والمجهولين، وقد قام علماء الحديث بهذا العمل خير قيام، فقاموا بالبحث عن الرواة ومعرفة من تقبل روايته منهم ومن لا تقبل، ووضعوا لذلك الشروط وقعَّدوا القواعد، وغرضهم من ذلك حماية السنة النبوية الشريفة، وتمييز صحيحها من سقيمها.

وهذا البحث يتعلق بهذه الجوانب من علم الجرح والتعديل، فجاء بعنوان " صفة من تقبل روايته وثبوت طرق الجرح والتعديل دراسة نظرية تطبيقية ".

وقد قسمت هذا البحث إلى مقدمة و تمهيد وثلاثة مطالب وخاتمة، وأتبعته بفهرس للمصادر والمراجع، فجاءت المطالب على النحو الآتي:

• عضو هيأة التدريس بقسم الدراسات الإسلامية كلية آداب الخمس – جامعة المرقب

المطلب الأول . العدالة.

المطلب الثاني . الضبط .

المطلب الثالث . طرق ثبوت الجرح والتعديل.

والله أسأل التوفيق والسداد في القول والعمل، إنه ولي ذلك والقادر عليه، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

**تمهيد**

الراوي هو من تلقى الحديث وأداه بأي صيغة من صيغ الأداء[1]

وقد اهتم علماء الحديث بالرواة، وشرطوا لقبول روايتهم شروطا دقيقة محكمة تدل على بعد نظرهم وجودة طريقتهم؛ باعتبار أن حديث الرسول . ﷺ . يصل إلينا عن طريق الرواة، فهم الركيزة الأولى في معرفة صحة الحديث، أو عدم صحته[2].

واختلفت عبارات علماء الحديث في تعداد هذه الصفات ما بين مقل ومكثر، وقد جمع ابن الصلاح تلك الصفات بقوله:" أجمع جماهير أئمة الحديث والفقه على أنه يشترط فيمن يحتج بروايته أن يكون عدلا ضابطا لما يروي، وتفصيله: أن يكون مسلما بالغا عاقلا سالما من أسباب الفسق وخوارم المروءة، متيقظا غير مغفل، حافظا إن حدث من حفظه، ضابطا لكتابه إن حدث من كتابه ، وإن كان يحدث بالمعنى اشترط فيه أن يكون مع ذلك أن يكون عالما بما يحيل المعاني"[3].

---

[1] – منهج النقد في علوم الحديث نور الدين عتر ص 75 .

[2] – ينظر: تيسير مصطلح الحديث ص 181 .

[3] – علوم الحديث لابن الصلاح 104 . 105 ، وينظر كذلك: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي ص 352 . 353 .

وبالتأمل فيما ذكره ابن الصلاح نجد أن صفات القبول والرد للرواة ترجع إلى أمرين هما: العدالة والضبط .

وقد تكلم أئمة الحديث في الرواة جرحا وتعديلا بقصد الوصول إلى قبول حديث ذلك الراوي أو عدم قبوله، ووضعوا طرقا تثبت بها عدالة الرواة، كما أنهم نصوا على طرق أخرى لا تعتبر دليلا على الجرح أو التعديل.

وسأتحدث عن جميع ما سبق في المطالب الثلاثة الآتية:

المطلب الأول . العدالة .

المطلب الثاني . الضبط .

المطلب الثالث . طرق الجرح والتعديل.

*المطلب الأول . العدالة:*

سأتناول لغة:ا المطلب تعريف العدالة لغة واصطلاحا، وشروط العدالة التامة، وطرق اختبار العدالة، وبعض المسائل المتعلقة بها، وذلك على النحو الآتي:

أولاً . تعريف العدالة وشروطها:

*العدالة لغة* : العدل ضد الجور، والعدل من الناس المرضي قوله وحكمه، يقال: رجل عدل؛ أي رضا ومقنع في الشهادة[1].

واصطلاحا هي: "ملكة تحمل على ملازمة التقوى والمروءة"[2].

والعدل هو: المسلم البالغ العاقلشروط،م من أسباب الفسق وخوارم المروءة.

[1] – الصحاح للجوهري مادة عدل.

[2] – ينظرلمغيث بشرح ألفية الحديث للسخاوي 2 / 158.

فيشترط لتمام العدالة توفر خمسة شروط ، هي:

1- الإسلام، لقوله تعالى ﴿ ممن ترضون من الشهداء ﴾[1] وغير المسلم ليس من أهل الرضا قطعا.

2- البلوغ؛ لأنه مناط تحمل المسؤولية والتزام الواجبات وترك المحظورات.

3- العقل؛ لأنه لابد منه لحصول الصدق وضبط الكلام.

4- التقوى وهي اجتناب الكبائر وترك الإصرار على الصغائر.

5- الاتصاف بالمروءة وترك ما يخل بها، وهو كل ما يحط من قدر الإنسان في العرف الاجتماعي الصحيح، وخوارم المروءة هو ما يكون بحسب العرف البلدي والزمني علامة من علامات أهل الفسق أو السفه.

وبناء على هذه الشروط لا تقبل رواية الذي يؤدي روايته حال كونه كافرا، أو فاسقا، أو غير مميز ولا عاقل، واشتراط هذه الشروط هو من باب الاطمئنان إلى أن الراوي فيه من التقوى والورع ما يمنعه من الكذب في أحاديث الرسول ﷺ[2].

*ثانيا . اختبار عدالة الراوي:*

وضع علماء الحديث طرقا يتم بها اختبار الرواة والتأكد من عدالتهم، منها:

1- النظر إلى عبادته ومعاملته، ومحافظته على الطاعات واجتناب المعاصي وغيرها وذلك بالملاحظة الدقيقة له، أو سؤال أهل المعرفة به.

قال إبراهيم النخعي: " كنا إذا أردنا أن نأخذ عن شيخ سألناه عن مطعمه ومشربه ومدخله ومخرجه، فإن كان على استواء أخذنا عنه، وإلا لم نأته"[1].

---

[1] – سورة البقرة من الآية 282 .

[2] – ينظر: علوم الحديث " مقدمة ابن الصلاح " بشرحها التقييد والإيضاح للعراقي ص 114 .

2- سؤال شيخه عن حديثه: وذلك بأن يحدث عن شيخ من الأحياء أحاديث، فيسأل ذلك الشيخ عنها.

قال الليث بن سعد:" قدم علينا شيخ بالإسكندرية يروي لنافع، ونافع يومئذ حي، قال: فكتبنا عنه قندافين عن نافع، فلما خرج الشيخ أرسلنا بالقندافين إلى نافع، فما عرف منها حديثا واحدا، فقال أصحابنا: ينبغي أن يكون هذا من الشياطين الذين حبسوا"[2].

3- استعمال التاريخ: وذلك بأن يحدث عن شيخ قد مات، فيُسأل الراوي: متى ولدت ؟ ومتى لقيته؟ وأين لقيته ؟ ثم يدقق ما يجيب به على المعلوم من تاريخ الشيخ الذي روى عنه وتنقلاته، فيتبين صدقه أو كذبه؛ لذا قال سفيان الثوري: " لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ"[3].

قال أبو الوليد الطيالسي:" كتبت عن عامر بن أبي عامر الخزاز، فقال يوما: حدثنا عطاء بن أبي رباح فقلت له: في سنة كم سمعت من عطاء قال: في سنة أربع وعشرين ومائة، قلت: فإن عطاء توفي سنة بضع عشرة "[4]، قال الذهبي معلقا على هذه الرواية: " إن كان تعمد الكذب فهو كذاب، وإن كان شبه له بعطاء بن السائب فهو متروك لا يعي"[5].

---

[1] – الكامل في الضعفاء لابن عدي 1 / 163 .

[2] – المصدر نفسه .

[3] – تدريب الراوي للسيوطي 2 / 250 .

[4] – الضعفاء الكبير 3 / 308 .

[5] – ميزان الاعتدال للذهبي 2 / 360 .

*ثالثا . بم تثبت العدالة ؟*

تثبت عدالة الراوي بأحد طريقين:

الأول . شهادة مُعدِّلَيْن على عدالته، أما شهادة معدل واحد فقد اختلفوا في ثبوت التعديل بها، والصحيح أن التعديل يثبت بواحد؛ لأن العدد لم يشترط في قبول الخبر، فلا يشترط كذلك في تعديل الراوي، وهذا الذي اختاره الخطيب البغدادي وغيره .

الثاني . الاستفاضة والشهرة: فمن اشتهرت عدالته بين أهل العلم وشاع الثناء عليه كفاه ذلك، ولا يحتاج بعد ذلك إلى معدل ينص عليها، كمالك والسفيانين والأوزاعي والليث بن سعد وابن المبارك ويحيى بن معين وعلي المديني وغيرهم، فهؤلاء لا يُسأل عن عدالتهم، وإنما يسأل عن عدالة من خفي أمره على الطالبين.

وقد سئل أحمد بن حنبل عن إسحاق بن راهويه فقال:" مثل إسحاق يسأل عنه ؟ إسحاق عندنا إمام من أئمة المسلمين، وسئل ابن معين عن أبي عبيد فقال: مثلي يسأل عن أبي عبيد؟ أبو عبيد يسأل عن الناس[1].

وذهب ابن عبد البر . وتبعه ابن المواق . إلى أن كل حامل علم معروف العناية به فهو عدل محمول في أمره أبدا على العدالة حتى يتبين جرحه؛ لقوله ﷺ:" يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين"[2].

---

[1] – ينظر: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي ص 354 ، وفتح المغيث للسخاوي 2 / 166.

[2] – أخرجه البزار في مسنده . باب مسند أبي حمزة أنس بن مالك . حديث رقم 9423 . 16 / 247 ، والطبراني في مسند الشاميين . باب ابن جابر عن علي بن مسلم البكري . حديث رقم 599 . 1 / 344 ، وقال الطبراني: " وخالد بن عمرو هذا . أحد روا الحديث . منكر الحديث .."

لكن هذا القول لم يلق قبولا من العلماء[1]؛ لأن الحديث لم يصح، وعلى فرض صحته فـ " إنما يصح الاستدلال به لو كان خبرا، ولا يصح حمله على الخبر؛ لوجود من يحمل العلم وهو غير عدل، وغير ثقة، فلم يبق له محمل إلا على الأمر، ومعناه أنه أمر للثقات بحمل العلم؛ لأن العلم إنما يقبل عنهم"[2].

*رابعا . مسائل تتعلق بالعدالة:*

بحث علماء الحديث عدة مسائل تتعلق بعدالة الراوي كرواية مجهول العدالة، ورواية المبتدع، وأخذ الأجرة على التحديث، ورواية التائب من الكذب في حديث رسول الله ﷺ ، وسأقتصر من هذه المسائل على مسألتين مهمتين، هما: رواية مجهول الحال، ورواية المبتدع، وذلك على النحو الآتي:

*المسألة الأولى . رواية مجهول العدالة:*

الجهالة إما أن تكون في عين الراوي: وهو مجهول العين، أو في صفته الظاهرة والباطنة معا: وهو مجهول الحال، أو في صفته الباطنة فقط مع العلم بكونه عدلا في الظاهر: وهو المستور، فانقسم المجهول بذلك إلى ثلاثة أقسام: مجهول العين، ومجهول الحال، والمستور، وهذا ما سار عليه ابن الصلاح ومن جاء بعده كالعراقي والنووي والسيوطي، أما الحافظ ابن حجر في نخبة الفكر وشرحها نزهة النظر فقد ذهب إلى تقسيم الجهالة قسمين لا ثالث لهما وهما: مجهول العين، ومجهول الحال وهو المستور، وفيما يأتي بيان لذلك:

*القسم الأول . مجهول العين:*

---

[1] – لكن الحافظ السخاوي قوى رأي ابن عبد البر بذكر أقوال بعض العلماء الذين أيدوه فيما ذهب إليه كابن المواق وابن الجزري والمزي وابن سيد الناس والذهبي والبلقيني، ينظر في ذلك فتح المغيث للسخاوي 2 / 174 . 175.

[2] – تدريب الراوي ص 357.

عرف الخطيب البغدادي مجهول العين فقال:" المجهول عند أهل الحديث هو كل من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه ولا عرفه العلماء به، ومن لم يعرف حديثه إلا من جهة راو واحد "[1].

فمجهول العين لم يرو عنه إلا راو واحد، " ولا تزول جهالة العين عن الراوي إلا أن يروي عنه اثنان فصاعدا من المشهورين بالعلم، إلا أنه لا يثبت له حكم العدالة بروايتهما عنه" [2]؛ أي أنه لا يصبح عدلا برواية اثنين عنه فصاعدا، وإنما ينتقل من مجهول العين إلى مجهول الحال، أو المستور.

والصحيح الذي عليه أكثر العلماء من أهل الحديث وغيرهم هو رد رواية مجهول العين وعدم قبولها[3]، وقيد الحافظ ابن حجر قبول حديث مجهول العين بأحد أمرين:

الثاني:أن يوثقه غير من ينفرد عنه .

الثاني : إذا كان المنفرد بالرواية عن مجهول العين من أئمة الجرح والتعديل، ثم زكى من انفرد بالرواية عنه قبل حديثه[4].

ومن الأحاديث التي ردت؛ لأن أحد رواتها مجهول العين، ما رواه أبو داوود في سننه قال: حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا ابن لهيعة عن حفص بن هاشم بن عتبة بن أبي وقاص

---

[1] – الكفاية للخطيب ص 88.

[2] – المصدر نفسه.

[3] – وقيل: يقبل مطلقا، وقيل: إن تفرد بالرواية عنه من لا يروي إلا عن عدل قبل وإلا فلا، وقيل: إن كان مشهورا في غير العلم كالنجدة أو الزهد قبل وإلا فلا . ينظر: تدريب الراوي ص 373.

[4] – نخبة الفكر وشرحها نزهة النظر لابن حجر ص 135 .

عن السائب بن يزيد عن أبيه يزيد بن سعيد الكندي رضي الله عنه" أن النبي ﷺ كان إذا دعا فرفع يديه مسح وجهه بيديه"[1].

فحفص بن هاشم بن عتبة . وهو أحد رواة الحديث . مجهول العين؛ لأنه تفرد بالرواية عنه عبد الله بن لهيعة، ولم يذكره أحد بجرح ولا تعديل.

قال عنه الحافظ ابن حجر:" ليس له ذكر في شيء من كتب التواريخ، ولا ذكر أحد أن لابن عتبة ابنا يسمى حفصا"[2].

*القسم الثاني . مجهول العدالة ظاهرا وباطنا:*

إذا كان الراوي مجهول العدالة ظاهرا وباطنا مع كونه معروف العين برواية عدلين عنه فروايته غير مقبولة، وهذا هو رأي جماهير أهل العلم كما ذكر ذلك ابن الصلاح[3]، وذكر السيوطي قولين آخرين في المسألة دون أن ينسبهما إلى قائليهما، وعبر عنهما بصيغة التمريض، حيث قال:" وقيل تقبل مطلقا، وقيل: إن كان من روى عنه فيهم من لا يروي عن غير عدل قبل، وإلا فلا"[4].

ومثاله ما رواه البيهقي في السنن الكبرى من طريق القاسم بن الوليد عن يزيد . أراه ابن مذكور . أن علي بن أبي طالب رجم لوطيا .

ويزيد بن مذكور مجهول الحال لم يرو عنه إلا القاسم بن الوليد، ووهب بن عقبة، ومسلم بن يزيد ابنه ، ولم يوثقه أحد معتبر[5].

---

[1] – أخرجه أبو داوود في سننه . كتاب الصلاة . باب الدعاء . حديث رقم 1494.

[2] – تهذيب التهذيب 2 / 362 .

[3] – ينظر:علوم الحديث ص 111 .

[4] – تدريب الراوي ص 372.

[5] – ينظر: تيسير علوم الحديث للمبتدئين . عمرو عبد المنعم سليم ص 65.

*القسم الثالث . المستور:*

المستور هو:" من يكون عدلا في الظاهر ولا تعرف عدالة باطنه"[1] ، والمختار قبول روايته، وقطع به سليم الرازي، وصححه النووي في شرح المهذب، ورجحه ابن الصلاح، وعليه العمل في أكثر كتب الحديث المشهورة، وذلك فيمن تقادم عهدهم، وتعذرت معرفتهم[2].

ونسب ابن حجر في نزهة النظر رد رواية المستور إلى الجمهور، وعق، هيلك بالقول: "والتحقيق أن رواية المستور ونحوه مما فيه الاحتمال لا يطلق القول بردها ولا بقبولها، بل هي موقوفة إلى استبانة حاله، كما جزم به إمام الحرمين"[3].

أما سبب الجهالة فقد حصرها الحافظ ابن حجر في ثلاثة أسباب[4]،هي:

1- إن الراوي قد تكثر نعوته من اسم أو كنية أو لقب أو صفة أو حرفة أو نسب فيشتهر بشيء منها، فيُذكَر بغير ما اشتهر به لغرض من الأغراض، فيظن أنه آخر، فيحصل الجهل بحاله.

ومن أمثلته محمد بن السائب بن بشر الكلبي نسبه بعضهم إلى جده فقال: محمد بن بشر، وسماه بعضهم حماد بن السائب، وكناه بعضهم أبا النضر، وبعضهم أبا سعيد، وبعضهم أبا هشام، وهو في الحقيقة واحد فيظن أنه جماعة فتحصل الجهالة بحاله.

2- إن الراوي قد يكون مقلا من الحديث فلا يكثر الأخذ عنه، فلا يروي عنه إلا راو واحد.

---

[1] – علوم الحديث ص 112 .

[2] – ينظر: تدريب الراوي ص 372 . 373 .

[3] – ينظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ص 136 .

[4] – ينظر : المصدر نفسه ص 132.

3- إن الراوي قد لا يسمى اختصارا من الراوي عنه، كقوله: أخبرني فلان، أو شيخ، أو رجل، أو بعضهم، ولا يقبل حديثه للجهل بعينه، فكيف تعرف عدالته ؟، ويستدل على معرفة اسم المبهم بوروده من طريق أخرى مسمى فيها.

ومثاله . ما أخرجه أبو داود في السنن من طريق الحجاج بن فرافصة عن *رجل* عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ : " المؤمن غر كريم، والفاجر خب لئيم "[1].

*المسألة الثانية . رواية المبتدع:*

المبتدع إما أن يكفر ببدعته أو لا :

الأول . المبتدع الكافر ببدعته: ذكر النووي في التقريب أنه لا يحتج بحديثه، وحكى الاتفاق على ذلك، لكن دعوى الاتفاق منقوضة، لأن هناك من يقبل روايته مطلقا، وقال الرازي: تقبل روايته إن اعتقد حرمة الكذب[2].

أما الحافظ ابن حجر فقد قال . بعد أن ذكر الأقوال السابقة . :" التحقيق أنه لا يرد كل مكفَّر ببدعته؛ لأن كل طائفة تدعي أن مخالفيها مبتدعة، وقد تبالغ فتكفر مخالفيها، فلو أخذ ذلك على الإطلاق لاستلزم تكفير جميع الطوائف، والمعتمد أن الذي ترد روايته: من أنكر أمرا متواترا من الشرع معلوما من الدين بالضرورة، أو اعتقد عكسه، وأما من لم يكن كذلك، وانضم إلى ذلك ضبطه لما يرويه، مع ورعه وتقواه فلا مانع من قبوله"[3].

الثاني . المبتدع الذي لا تقتضي بدعته التكفير أصلا : وقد اختلف العلماء في قبول روايته على ثلاثة أقوال:

---

[1] – أخرجه أبو داوود في سننه . كتاب الأدب . باب في حسن العشرة . حديث رقم 4792 .

[2] – ينظر: تدريب الراوي 1 / 383 .

[3] – نزهة النظر في شرح نخبة الفكر لابن حجر ص 136 . 137 .

القول الأول . ترد روايته مطلقا؛ لأنه فاسق ببدعته، ولأن في الرواية عنه ترويجا لأمره وتنويها بذكره، ونسب الخطيب هذا القول للإمام مالك.

القول الثاني . تقبل رواية المبتدع إذا لم يكن ممن يستحل الكذب في نصرة مذهبه، سواء كان داعية أوْ لا، وعزاه الخطيب في الكفاية للإمام الشافعي، وحكي هذا القول أيضا عن ابن أبي ليلى والثوري وأبي يوسف.

القول الثالث . يحتج به إن لم يكن داعية إلى بدعته، ولا يحتج ببدعته إن كان داعية، وقال ابن الصلاح: " وهذا المذهب الثالث أعدلها وأولاها "[1]، وقال النووي:" وهذا هو الأظهر الأعدل، وقول الكثير أو الأكثر"[2] .

والسبب في عدم قبول رواية المبتدع الداعية أن " تزيين بدعته قد تحمله على تحريف الروايات، وتسويتها على ما يقتضيه مذهبه"[3].

*ذكر بعض المبتدعة الذين أخرج لهما الشيخان أو أحدهما:*

1- رواة رموا بالإرجاء وهو: تأخير القول في الحكم على مرتكب الكبيرة بالنار، كأيوب بن عائذ الطائي، ويونس بن بكير، وعمرو بن مرة، ومحمد بن خازم أبو معاوية الضرير وغيرهم.
2- رواة رموا بالنصب وهو: بغض علي رضي الله عنه وتقديم غيره عليه، كحصين بن نمير، وقيس بن أبي حازم، وبهز بن أسد وغيرهم.
3- رواة رموا بالتشيع وهو: تقديم علي ﷺ على الصحابة، كإسماعيل بن إبان، وعلي بن الجعد، وعبد الرزاق بن همام وغيرهم.

---

[1] – علوم الحديث لابن الصلاح ص 115.
[2] – التقريب للنووي بشرحه تدريب الراوي 1 / 385 .
[3] – نزهة النظر في شرح نخبة الفكر ص 137 .

4- رواة رموا بالقدر وهو: زعم أن الشر من خلق العبد، كالحسن بن ذكوان، وهشام الدستوائي، ووهب بن منبه، وصالح بن كيسان، وغيرهم .

5- رواة رموا برأي جهم وهو: وهو نفي صفات الله تعالى، والقول بخلق القرآن ، ومثاله: بشر بن السري.

6- رواة من الحرورية وهم: الخوارج الذين أنكروا على علي ﷺ التحكيم وتبرءوا منه، ومن عثمان ﷺ وذويه وقاتلوهم، كعكرمة مولى ابن عباس، والوليد بن كثير[1].

*المطلب الثاني . الضبط :*

من الشروط الواجب توفرها في الراوي حتى يقبل حديثه أن يكون ضابطا لما يرويه.

وسأتناول في هذا المطلب تعريف الضبط وشروطه، ومقياس معرفة الضبط، وأقسامه، وأمثلة للرواة الذين لم يقبل حديثهم بسبب قلة ضبطهم، وذلك على النحو الآتي:

*أولا . الضبط لغة :* الحفظ بالحزم، ولزوم الشيء وحفظه[2].

*أما اصطلاحا :* الضبط هو صفة تؤهل الراوي لأن يروي الحديث كما سمعه، ومراد علماء الحديث بالضبط أن يكون الراوي" متيقظا غير مغفل، حافظا إن حدَّث من حفظه، ضابطا لكتابه إن حدث من كتابه، وإن كان يُحدِّث بالمعنى اشتُرِط فيه مع ذلك أن يكون عالما بما يحيل المعاني"[3].

يفهم من النص السابق أنه يشترط في الراوي الضابط مجموعة شروط ، تتمثل في الآتي:

1- أن يكون الراوي متيقظا غير مغفل .

2- أن يكون حافظا إن حدث من حفظه.

---

[1] – ينظر: تدريب الراوي للسيوطي 1 / 389 . 390 .

[2] – ينظر: القاموس المحيط باب الطاء فصل الضاد مادة ضبط .

[3] – علوم الحديث ص 04 . 105 .

3- أن يكون ضابطا لكتابه إن حدث من كتابه.

4- أن يكون عالما بما يحيل المعاني إذا كان يحدث بالمعنى.

*ثانيا . مقياس معرفة الضبط:*

وضع علماء الحديث مقياسا يعرفون به ضبط الراوي من عدمه، وقد لخصه ابن الصلاح بقوله: " أن نعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان، فإن وجدنا رواياته موافقة ولو من حيث المعنى لرواياتهم، أو موافقة لها في الأغلب والمخالفة نادرة، عرفنا حينئذ كونه ضابطا، وإن وجدناه كثير المخالفة لهم عرفنا اختلال ضبطه، ولم نحتج بحديثه"[1].

*ثالثا . أقسام الضبط :*

قسم العلماء الضبط قسمين: ضبط كتاب وضبط صدر، يقول يحيى بن معين:" هما ثبتان: ثبت حفظ، وثبت كتاب"[2].

*القسم الأول . ضبط الصدر وهو*: " أن يُثْبت ما سمعه، بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء" ( 1 ).

وهناك أمور تساعد العلماء في معرفة ضبط الصدر، وهي:

1- استفاضة ضبط الراوي وإتقانه بين أئمة الجرح والتعديل، وهذا النوع أقوى من الاختبار الفردي؛ لأنه نتيجة نظر من أئمة كثيرين عارفين بأحوال الرجال .

2- سَبْر روايات الراوي، ومقارنتها بروايات غيره من الثقات؛ لينظر هل يوافقهم أو يخالفهم ؟ ويُحْكَم على حديثه بعد ذلك بما يستحق، فإن كانت رواياته موافقة لرواياتهم ولو من حيث المعنى، أو موافقة لها في الأغلب والمخالفة نادرة، فيحكم حينئذ بكونه

[1] – المصدر نفسه ص 106 .

[2] – تهذيب التهذيب 5 / 231 .

ضابطا متقنا، أما إذا كان كثير المخالفة للثقات فيحكم حينئذ بعدم ضبطه، وبالتالي لا يقبل حديثه.

وقال ابن معين: " قال لي إسماعيل بن علية يومًا: كيف حديثي ؟ قلت: أنت مستقيم الحديث، فقال لي: وكيف علمتم ذاك ؟ قلت له عارَضْنا بها أحاديث الناس فرأيناها مستقيمة، فقال: الحمد لله "[1].

3- إذا نصُّوا على أن الراوي ثقة وليس له كتاب، فهذا يدل على أنه يحفظ حديثه في صدره.

4- الملازمة . كثرة ملازمة الراوي الضابط لشيخه الذي يروي عنه تزيده قوة في الضبط ، ويكون ذلك الراوي أرجح من غيره من الثقات في شيخه الذي لازمه.

مثاله . ما يذكره أهل الحديث منمنها:بت الناس في ثابت البُناني هو حماد بن سلمة؛ لكثرة ملازمته له، وحماد إذا روى عن غير ثابت كقتادة مثلا فإنه يخطئ في حديثهم كثيرا[2].

5- اختبار الراوي، وللاختبار صور، منها :

أ- أن يأتي إليه أحد أئمة الجرح والتعديل، فيسأله عن بعض الأحاديث، فيحدثه بها على وجه ما، ثم يأتي إليه بعد زمن فيسأله عن الأحاديث نفسها، فإن أتى بها كما سمعها منه في المرة الأولى علم أن الرجل ضابط لحديثه ومتقن له، أما إذا خَلَّط فيها، وقَدَّم وأَخَّر؛ عرف أنه ليس كذلك، وتكلم فيه على قدر خطئه ونوعه، فإن كانت هذه الأخطاء يسيرة عددا ونوعا؛ احتملوها له إذا كان مكثرا، وإلا طُعِن فيه[3].

ب- التلقين . وذلك بأن يعرض على من يراد اختبار ضبطه الحديث الذي ليس من مروياته، أو هو من مروياته لكن تم التصرف فيه بالقلب، فإن قرأها الراوي كما دفعت

---

[1] – شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر 1 / 248 .

[2] – ينظر: الجواهر السليمانية شرح المنظومة البيقونية ص 61 . 64 .

[3] – ينظر: علم الرجال للمعلمي 1 / 5، والجرح والتعديل لإبراهيم اللاحم ص 80 .

إليه، أو أقرَّ بها إن قرأت عليه، حُكِم عليه بأنه يقبل التلقين، واعتبر ذلك خللا في حفظه[1].

ويذكر علماء الحديث أن من أقوى أسباب تضعيف عبد الله بن لهيعة قبوله للتلقين، فكان يقرأ كل ما دفع إليه، ويقر بكل ما قرئ عليه، سواء أكان من حديثه أم لم يكن، واعتذر عن ذلك بما يؤكد قبوله للتلقين، حيث قال: " ما أصنع بهم ؟ يجيئون بكتاب فيقولون: هذا من حديثك، فأحدثهم به"[2].

ومن قبول التلقين : أن يسأل الإمامُ أحدَ الرواة عن مجموعة من الأحاديث؛ أي هل حدثك فلان بكذا وكذا وليس ذلك من حديثه، فإن أجابه بنعَم؛ عَرف ضعفه وغفلته، ويُعبِّر علماء الجرح والتعديل عن الراوي الضعيف في مثل ذلك بقولهم : " فلان يُجيب عن كل ما يُسْأل عنه "[3].

*القسم الثاني . ضبط الكتاب هو*:" صيانة الراوي لكتابه منذ أدخل الحديث فيه وصححه، أو قابله على أصل شيخه، ونحو ذلك إلى أن يؤدي منه"[4]؛ وذلك لأن الراوي قد يُبتلى برجل سوء : سواء كان ابنًا، أو جارًا، أو صديقًا، أو ورَّاقًا، أو نحو ذلك، فَيُدْخِلون في كتابه ما ليس منه، فعند ذلك يُطْعَن في ضبط الراوي، ويَسْقُط حديثه.

والطعن في الراوي بسبب عدم ضبط الكتاب إنما يكون فيمن لم يكن عنده إلا ضبط الكتاب فقط، أما من كان عنده ضبط صدر فلا يضره عدم ضبط الكتاب إذا حدث من صدره، وإن كان الأفضل أن يجمع بينهما.

ويُعْرف ضبط الكتاب بعدة أمور، منها :

---

[1] – ينظر: المصدران السابقان.

[2] – المجروحين 1 / 69 ، وسؤالات أبي داوود ص 246 .

[3] – ينظر: الجواهر السليمانية شرح المنظومة البيقونية ص 64.

[4] – شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر 1 / 249 .

1- التنصيص من إمام على أن فلانًا صحيح الكتاب ، أو أن كتابه هو الحَكَم بين المحدثين ، أو أن كتابه كثير العجم والتنقيط ، ونحو ذلك مما يدل على ضبطه لكتابه .

2- التنصيص على أن أصل الراوي الذي يُحدِّث منه مُقَابلٌ على أصل شيخه، أو على نسخة معتمدة منه.

3- أن يوافق حديثُهُ الذي يرويه من كتابه حديثَ الثقات، فإن هذا يدل على ضبطه لكتابه، وقد يكون عنده ضبط صدر، وقد لا يكون.

4- التنصيص على أنه لم يكن يُعير كتابه، ولا يُخْرِج أصله من عنده؛ لأن فاعل ذلك قد ينسى المعار إليه، وقد يعيره للمأمون وغير المأمون؛ فيؤدي ذلك إلى إدخال شيء في كتابه، وهو ليس من حديثه، وقد لا يميز ذلك، لاسيما إذا لم يكن عنده حفظ وإتقان لحديثه، فيسقط حديثه[1].

*رابعا . أسماء رواة لم يقبل حديثهم لاختلال ضبطهم:*

سبق وأن ذكرنا أنه يشترط في الراوي الضابط مجموعة من الشروط تتمثل في الآتي:

1- أن يكون الراوي متيقظا غير مغفل .
2- أن يكون حافظا إن حدث من حفظه.
3- أن يكون ضابطا لكتابه إن حدث من كتابه.
4- أن يكون عالما بما يحيل المعاني إذا كان يحدث بالمعنى.

فإذا اختل شرط من هذه الشروط حكمنا على الراوي بعدم الضبط، وبالتالي لا يقبل حديثه، وقد ذكر علماء الحديث أسماء عدد من الرواة اختلت عندهم صفة الضبط ، وحكموا على أحاديثهم بعدم القبول، وبينوا سبب ذلك؛ أي أنهم يوضحون سبب وصف الراوي بعدم الضبط، وذلك لأن اختلال الضبط لدى الراوي قد يكون سببه سوء الحفظ

[1] – ينظر: الجواهر السليمانية شرح المنظومة البيقونية ص 65 . 66 .

الملازم، أو سوء التحمل أو الأداء، أو كثرة الوهم والغفلة، أو الاختلاط وغيرها من أسباب اختلال الضبط، كما أن عدم قبول حديث الراوي غير الضابط قد يكون دائما، وقد يكون في بعض الأحوال دون بعض، أو في بعض الأوقات فقط، أو في بعض الأماكن دون غيرها، أو في بعض الشيوخ دون شيوخ آخرين، وسأذكر أمثلة لبعض هؤلاء الرواة مع ذكر أقوال علماء الحديث في سبب عدم قبول حديثهم، وذلك على النحو الآتي:

1- محمد بن عبد الرحمن أبي ليلى الأنصاري الكوفي:( سوء الحفظ )

قال عنه شعبة: " ما رأيت أحداً أسوأ حفظاً من ابن أبي ليلى"[1]، وقال يحيى بن معين: " محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى سيء الحفظ جدا"[2].

2- أبو الحارث نصر بن حماد البَجَلي الوراق: ( كثرة الخطأ والوهم )

قال عنه أبو حاتم : " كان من الحفاظ، ولكنه كان يخطيء كثيرا ويهم في الأسانيد حتى يأتي بالأشياء كأنها مقلوبة، فلما كثر ذلك منه بطل الاحتجاج به إذا انفرد"[3].

3- سفيان بن وكيع بن الجراح: ( عدم ضبطه لكتابه )

قال عنه أبو حاتم: "كان شيخا فاضلا إلا أنه ابتلي بوراق سوء كان يدخل عليه الحديث، وكان يثق به، فيجيب فيما يقرأ عليه، وقيل له بعد ذلك في أشياء منها فلم يرجع، فمن أجل إصراره على ما قيل له استحق الترك"[4].

4- عطاء بن عجلان:( التلقين )

---

[1] – الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي 6 / 183 .

[2] – المصدر نفسه .

[3] – كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان التميمي 3 / 54 .

[4] – المصدر السابق 1 / 359، وينظر كذلك : الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي 3 / 419 .

قال عنه ابن حبان:" كان لا يدري ما يقول، يتلقن كما يلقن، ويجيب فيما يسأل، حتى صار يروي الموضوعات عن الثقات، لا يحل كتابة حديثه إلا على سبيل الاعتبار"[1].

5- عطاء بن السائب الثقفي الكوفي: ( الاختلاط )

قال عنه أحمد بن حنبل:" من سمع منه قديما فسماعه صحيح، ومن سمع منه حديثا فسماعه ليس بشيء"[2]، وقال الخطيب البغدادي: " وكان عطاء بن السائب قد اختلط في آخر عمره، فاحتج أهل الحديث برواية الأكابر عنه مثل سفيان الثوري وشعبة؛ لأن سماعهم منه كان في الصحة، وتركوا الاحتجاج برواية من سمع منه آخرا"[3].

*المطلب الثالث . طرق ثبوت الجرح والتعديل:*

سنتناول في هذا المطلب الطرق التي يثبت بها الجرح والتعديل، والطرق المردودة التي لا يثبت بها الجرح والتعديل، وذلك على النحو الآتي:

*أولا . طرق ثبوت الجرح والتعديل:*

لثبوت الجرح والتعديل ثلاثة طرق هي:

1- الشهرة بالعدالة.
2- التعديل باثنين أو بواحد.

[1] – إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال 9 / 249 .
[2] – العلل ومعرفة الرجال لابن معين ص 110، وكتاب المختلطين لأبي سعيد العلائي ص 82 .
[3] – الكفاية في معرفة أصول علم الرواية 5 / 408 .

3- أن يعرف بالعناية بالعلم[1].

الطريقة الأولى . الشهرة بالعدالة:

ويقصد بذلك أن يكون راوي الحديث مشهورا بالعدالة والثقة والأمانة، وهذا لا يحتاج إلى تزكية من أحد.

فمن اشتهر بالنباهة والفهم والبصيرة واستقامة الحال كمالك بن أنس والأوزاعي والليث بن سعد وشعبة بن الحجاج وسفيان بن عيينة وسفيان الثوري وغيرهم فإنه لا يسأل عن عدالتهم؛ لاشتهارهم بها.

الطريقة الثانية . التعديل باثنين أو بواحد:

أي أن ينص على عدالته اثنان من أهل العلم بالجرح والتعديل، وهو محل اتفاق بين العلماء، لكنه ليس بشرط؛ أي أنه يكفي التعديل من واحد، لكن الأفضل أن يكون التعديل صادرا من اثنين من أهل العلم بالجرح والتعديل .

الطريقة الثالثة . أن يعرف بالعناية بالعلم:

ذهب ابن عبد البر إلى أن كل حامل علم معروف العناية به فهو عدل محمول في أمره أبدا على العدالة حتى

يتبين جرحه؛ لقوله ﷺ:" يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين"[2].

---

[1] – سأذكر هذه الطرق باختصار لأنه سبق تفصيل القول فيها في المطلب الأول من هذا البحث .

[2] – سبق تخريجه ص 5 .

لكن هذا القول لم يلق قبولا من العلماء؛ لأن الحديث لم يصح، وعلى فرض صحته فـ " إنما يصح الاستدلال به لو كان خبرا، ولا يصح حمله على الخبر؛ لوجود من يحمل العلم وهو غير عدل، وغير ثقة، فلم يبق له محمل إلا على الأمر، ومعناه أنه أمر للثقات بحمل العلم؛ لأن العلم إنما يقبل عنهم" [1].

*ثانيا . طرق مردودة للجرح والتعديل:*

ذكر علماء الحديث مجموعة طرق لا يثبت بها الجرح والتعديل، أجملها في الآتي:

1- رواية الثقة عن آخر.
2- التعديل على الإبهام.
3- العمل أو الفتوى وفق حديث.
4- مخالفة العالم لحديث.
5- إنكار المروي عنه الحديث، وفيما يأتي توضيح لهذه الطرق، وذلك على النحو الآتي:

الطريقة الأولى . رواية الثقة عن غيره:

إذا روى الثقة عن غيره وسماه فهل تعد روايته تعديلا للمروي عنه أو لا ؟

ذهب الجمهور إلى أن روايته عنه لا تعد تعديلا له، بينما ذهب البعض أنها تعد تعديلا للمروي عنه؛ لأن العدل لو كان يعلم فيه جرحا لذكره.

وقد رد الجمهور ذلك بأنه يجوز أن يكون العدل لا يعرف عدالته، فلا تكون روايته عنه تعديلا ولا خبرا عن صدقه، بل يروي عنه لأغراض يقصدها.

[1] – تدريب الراوي ص 357.

وقيل: إن كان العدل الذي روى عنه لا يروي إلا عن عدل، كانت روايته تعديلا له، وإلا فلا، واختار هذا الرأي الأصوليون كالآمدي وابن الحاجب وغيرهما.

وقد ذهب ابن حبان إلى توثيق المجهول إذا روى عن ثقة، وكان الراوي عنه ثقة ولم يرو منكرا، فوثق من هذه صفته وقبل حديثه، ومن هذه الناحية وصف ابن حبان بالتساهل في تصحيح الأحاديث وفي تعديل الرواة[1].

الطريقة الثانية . التعديل على الإبهام:

إذا قال الراوي حدثني الثقة أو نحوه من غير أن يسميه، أو قال: كل من رويت عنه فهو ثقة وإن لم أسمه، فالصحيح أنه لا يعتد بهذا القول في التعديل؛ " لأنه وإن كان ثقة عنده فربما لو سمَّاه لكان ممن جرحه غيره بجرح قادح، بل إضرابه عن تسميته ريبة توقع ترددا في القلب"[2].

وقيل: يكتفى بذلك مطلقا كما لو عينه، وذهب بعض المحققين إلى أن القائل إذا كان عالما؛ أي مجتهدا كمالك والشافعي كفى ذلك في حق موافقه في المذهب دون غيره[3].

الطريقة الثالثة . عمل العالم أو فتياه على وفق حديث:

إذا عمل العالم أو أفتى وفق حديث رواه فإن ذلك لا يعد حكما منه بصحة الحديث، ولا تعديلا لرواته؛ لأن عمله قد يكون ذلك احتياطا منه لوجود الحديث، لا لصحته عنده،

---

[1] – ينظر: فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للسخاوي 2 / 193 .

[2] – ينظر: الغاية في شرح الهداية في علم الرواية للسخاوي ص 122 ، وتدريب الراوي للسيوطي 1 / 365 .

[3] – ينظر: تدريب الراوي 1 / 365 .

أو لدليل آخر وافق ذلك الخبر من خبر غيره أو إجماع أو قياس، أو يكون ذلك منه احتياطا[1].

الطريقة الرابعة . مخالفة العالم لحديث ليست قدحا في الحديث ولا في رواته:

لا تعد مخالفة العالم للحديث قدحا في صحة الحديث ولا في رواته؛ لإمكان أن يكون ذلك لمانع من معارض أرجح عنده من نسخ وغيره، مع اعتقاد صحته[2].

مثاله . روى الإمام مالك . رحمه الله . حديث خيار المجلس ولم يعمل به؛ لمخالفته لعمل أهل المدينة، ولم يكن ذلك قدحا في نافع راوي الحديث[3].

الطريقة الخامسة . إنكار المروي عنه للحديث:

إذا روى ثقة عن ثقة حديثا، ثم أنكر شيخه أن يكون قد حدثه بما رواه عنه، فهنا نفرق بين نوعين من الإنكار:

فإن كان إنكاره للرواية عنه إنكار جحود وتكذيب للراوي؛ كأن يقول: ما رويته، أو كذب عليَّ، فهنا يجب رد هذا الحديث وعدم قبوله؛ لكن ذلك لا يقدح في باقي روايات الراوي عنه، ولا يثبت به جرحه؛ لأنه أيضا مكذب لشيخه في نفيه لذلك، وليس قبول جرح واحد منهما أولى من الآخر فتساقطا، فيوقف العمل بالخبر ويجعل كأنه لم يروَ.

---

[1] – ينظر: فتح المغيث بشرح ألفية الحديث 2 / 198 .

[2] – ينظر:المصدر نفسه .

[3] – ينظر: تدريب الراوي 1 / 365 .

أما إن كان إنكاره للرواية عنه إنكار شاك متوقف، وهو لا يدري هل حدثه به أو لا ؟ فهذا لا يعد جرحا للراوي ولا تكذيبا له، ويجب قبول هذا الحديث والعمل به؛ " لأن الراوي عنه عدل جازم، ونسيانه جائز، فلا يسقط الحديث بالاحتمال"[1].

وإذا روى الراوي حديثا ثم نسيه جاز العمل به على الصحيح وهو قول الجمهور، بينما ذهب بعض الحنفية إلى إسقاط الحديث بذلك.

وانبنى على هذا الخلاف رد الحنفية لأحاديث؛ لأن راويها لما سئل عنها لم يعرفها.

مثاله . حديث ربيعة الرأي عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة " أن النبي ﷺ قضى بشاهد ويمين"[2] ، فإن عبد العزيز بن محمد الدراوردي قال: لقيت سهلا فسألته عنه فلم يعرفه، فكان سهيل بعد يحدثه عن ربيعة عنه عن أبيه[3].

يقول ابن الصلاح:" وقد روى كثير من الأكابر أحاديث نسوها بعد ما حدثوا بها، فكان أحدهم يقول:" حدثني فلان عني عن فلان بكذا"[4].

الخاتمة

الحمد لله بنعمته تتم الصالحات ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه .

---

[1] – المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي . بدر الدين بن جماعة ص 68.

[2] – أخرجه بهذا الإسناد البيهقي في السنن الكبرى . كتاب الشهادات . باب القضاء بالشاهد واليمين . حديث رقم 20644 .

[3] – ينظر: تدريب الراوي 1 / 397 .

[4] – علوم الحديث لابن الصلاح ص 106.

وبعد هذه الجولة الممتعة مع علم الجرح والتعديل وأقوال علمائه فيمن تقبل روايته، وطرق ثبوت الجرح والتعديل، توصل الباحث إلى عدة نتائج يمكن إجمالها في الآتي:

1- أهم الشروط التي اشترطها جمهور المحدثين فيمن تقبل روايته أن يكون عدلا ضابطا.

2- ثبوت العدالة بالشهرة أو بشهادة اثنين من أئمة الجرح والتعديل هو محل اتفاق بين المحدثين، أما ثبوتها بشهادة واحد، أو بكون الشخص معروفا بالعلم فمحل خلاف بين العلماء.

3- اتفق جمهور المحدثين على عدم قبول رواية الفاسق المرتكب للكبائر؛ لانتفاء صفة العدالة عنه، أما المبتدع فقبول روايته مطلقا، أو بشروط معينة محل خلاف بين العلماء.

4- من الرواة من كان يعتمد على الحفظ والذاكرة، ومنهم من كان يكتب ويحافظ على كتابه ويصونه، والشروط الموضوعة لكل منهما تظهر دقة منهج المحدثين، وما أحرزوه من سبق في مجال التوثيق والتحقيق.

5- ذِكرُ المحدثين للأحوال التي تُردُّ فيها رواية الراوي؛ دليل على عبقريتهم، ومدى اهتمامهم بمسألة الضبط، ورصد كل التغيرات التي تطرأ عليها بدقة ومنهجية.

6- رواية الثقة عن آخر، والتعديل على الإبهام، والعمل أو الفتوى وفق حديث، ومخالفة العالم لحديث، وإنكار المروي عنه الحديث، كلها طرق غير معتبرة لثبوت الجرح أو التعديل.

## قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم .

1- تهذيب التهذيب . أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت 852 هـ . مؤسسة الرسالة . دون بيانات النشر.

2- إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال . علاء الدين مغلطاي ت 762 هـ . تح عادل بن محمد وأسامة بن إبراهيم . الفاروق الحديثة للطباعة والنشر بالقاهرة . ط 1 . 1422 هـ . 2001 م .

3- البحر الزخار المعروف بمسند البزار . أبو بكر أحمد بن عمر البزار ت 292 هـ . تح محفوظ الرحمن زين الله . مؤسسة علوم القرآن بيروت ومكتبة العلوم والحكم المدينة المنورة . ط 1 . 1409 هـ . 1988 م.

4- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي . جلال الدين السيوطي ت 911 هـ . تح أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي . مكتبة الكوثر بالرياض . ط 2 . 1415 هـ .

5-التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من مقدمة ابن الصلاح . زين الدين بن عبد الرحيم العراقي ت 806 هـ . ط 1 . 1350 هـ . 1931 م .

6- تيسير علوم الحديث للمبتدئين . عمرو عبد المنعم سليم . دار الضياء بالمغرب . دون بيانات النشر .

7-تيسير مصطلح الحديث . محمود الطحان . مركز الهدى للدراسات بالإسكندرية . دون ط . 1415 هـ .

8- الجرح والتعديل . إبراهيم بن عبد الله اللاحم . مكتبة الرشد بيروت . ط 1 . 1424 هـ . 2003م.

9- الجواهر السليمانية شرح المنظومة البيقونية . أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل السليماني المأربي . دار الكيان بالرياض . ط 1 . 1426 هـ . 2006 م.

10- السنن الكبرى . أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي ت 458 هـ . تح محمد عبد القادر عطا . دار الكتب العلمية . ط 3 . 1424 هـ . 2003 م .

11- سؤالات أبي داوود سليمان بن الأشعث السجستاني ت 275 هـ للإمام أحمد بن حنبل ت 241هـ في جرح الرواة وتعديلهم . تح زياد محمد منصور . مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة . ط 1. 1414 هـ . 1994 م .

12- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية . إسماعيل بن حماد الجوهري ت . تح أحمد

عبد الغفور عطار . دار العلم للملايين بيروت لبنان . ط 3 . 1404 هـ . 1984 م.

13- الضعفاء الكبير لأبو جعفر محمد بن عمرو العقيلي ت 322 هـ . تح عبد المعطي أمين قلعجي . دار الكتب العلمية بيروت لبنان . ط 1 . 1404 هـ . 1984 م.

14- علم الرجال . عبد الرحمن بن يحيى المعلمي . دون بيانات النشر.

15- علوم الحديث " مقدمة ابن الصلاح " . أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري ت 643هـ . تح نور الدين عتر . دار الفكر المعاصر ببيروت ودار الفكر بدمشق . دون ط . 1406هـ . 1986 م .

16- الغاية في شرح الهداية في علم الرواية . السخاوي ت 902هـ . تحقيق أبو عائش عبد المنعم إبراهيم . الناشر مكتبة أولاد الشيخ للتراث . سنة 2001 م .

17- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث . شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي ت 902 هـ . تح عبد الكريم الخضير ومحمد بن عبد الله آل فهيد . دار المنهاج بالرياض . ط 1 . 1426 هـ.

18- القاموس المحيط . مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي ت 817 هـ . مؤسسة الرسالة . ط 8 . 1426 هـ . 2005 م.

19- الكامل في ضعفاء الرجال . أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني ت 365 هـ . تح عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد عوض . دار الكتب العلمية بيروت لبنان . دون بيانات النشر.

20- كتاب الجرح والتعديل . عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي ت 327 هـ . مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن بالهند . ط 1 . دون سنة النشر .

21- كتاب العلل ومعرفة الرجال عن أبي زكريا يحيى بن معين . أبو عبد الرحمن عبد الله بن أحمد بن حنبل ت 290 هـ . تح أبو عبد الهادي محمد مجفان الجزائري . دار ابن حزم . دون بيانات النشر.

22- كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين . محمد بن حبان التميمي ت 354 هـ . تح محمود إبراهيم زايد . دار المعرفة بيروت لبنان . دون ط . 1412 هـ .

1992 م .

23- كتاب المختلطين . صلاح الدين أبو سعيد العلائي ت 761 هـ . تح رفعت فوزي عبد المطلب وعلي عبد الباسط مزيد . مكتبة الخانجي بالقاهرة . دون بيانات النشر .

24- الكفاية في معرف أصول علم الرواية . أبو بكر الخطيب البغدادي ت 463 هـ . تح إبراهيم بن مصطفى الدمياطي . دار الهدى بمصر . ط 1 . 1423 هـ . 2003 م .

25- مسند الشاميين . أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني ت 360 هـ . تح حمدي عبد المجيد السلفي . مؤسسة الرسالة . ط 1 . 1409 هـ . 1989 م .

26- منهج النقد في علوم الحديث . نور الدين عتر . دار الفكر بسوريا . ط 3 . 1401 هـ . 1981م.

27- المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي . بدر الدين محمد بن إبراهيم بن جماعة ت 733 هـ . تح محيي الدين عبد الرحمن رمضان . دار الفكر . دون ط . 1986 م.

28- ميزان الاعتدال في نقد الرجال . شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي ت 748 هـ . تح علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود . دارا لكتب العلمية بيوت لبنان . ط 1 . 1416 هـ . 1995 م .

29- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر . أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت 852 هـ . تح عبد الله بن ضيف الله الرحيلي . ط 1 . 1422 هـ . 2001 م .